مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 18 / العدد (2) : 2010

موقف ابن عقيل المصري (ت769هـ) من القراءات القرآنية

ماهر خضير هاشم
كلية التمريض

المدخل

بذل النحويون الأوائل جهدا واسعا في أثناء وضعهم قواعد النحو العربي ، فقد شرعوا في استقراء اللغة من مصادرها الأولى : القران الكريم ، وقراءاته ، والشعر ، وكلام العرب الفصحاء ، والأمثال . وهم في استقرائهم كانوا يرومون الصحة والدقة والشمول لذلك . فالشاهد النحوي الذي يعتمدونه يتخذونه تقوية لأية قاعدة نحوية يستنبطونها وكلما كثرت الشواهد التي تقوي هذه القاعدة أو تلك أضحت أكثر اطرادا لكونها شائعة ومألوفة في الاستعمال . تعد ألفية ابن مالك المنظومة النحوية الأكثر شهرة التي اقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظا ودرسا وشرحا على مدى قرون عدة ، وقد أدى ذيوعها إلى كثرة شروحها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلا لها . وقد تضمن هذا البحث دراسة موقف احد شرّاح الألفية من القراءات القرآنية ؛ لأنها تعد مصدرا مهما من مصادر النحويين واللغويين ، وهذا الشرح هو شرح ابن عقيل؛ والسبب في اختيارنا له لأنه يدرس في جامعات ومعاهد البلاد العربية كافة من المحيط إلى الخليج ، ولا يعرف السر في هذا الاختيار ، فهو ليس أفضل كتب النحو مادة ، ولا أكثرها فائدة وسهولة . ولقد ارتائ الباحث أن يقسم البحث على قسمين :

الأول: ابن عقيل والقراءات القرآنية :

اجمع النحاة على أن النص القرآني بكل قراءاته المتواترة والشاذة اصحّ كلام عربي يحتج به[1]، فنص سيبويه (ت180هـ) على ((أن القراءة لا تخالف ، لان القراءة سنة متبعة))[2] ، لكن النحويين اختلفوا في معيار الإفادة من القراءات المتعددة ، فاحتج الكوفيون بها كلّها أي إنهم قبلوا القراءات واحتجوا بها واتخذوها شاهدا للكثير من أصولهم وأحكامهم [3]، على حين اشترط البصريون موافقتها كلام العرب ؛ فأخضعوها للقياس[4] ، ونتج عن ذلك ردهم لبعض القراءات بدعوى لحن القرّاء وعدم تواتر القراءات حينا آخر وعلى وفق هذا فقد أنحى بعض الباحثين باللائمة على البصريين لكونهم طعنوا في القراءات القرآنية ووصموا عددا من القرّاء باللحن[5] .والحق أن القراءات القرآنية كلها – متواترها وآحادها وشاذّها – حجة ، وما قيل عن القراءة الشاذة ومنع قراءتها في التلاوة لا يعني منع الاستشهاد بها في النحو ، فهي على الرغم من وصفها بالشذوذ أقوى سندا واصحّ سماعا من كل ما احتجوا به من كلام العرب . وقد بسط ابن جني (ت392هـ) القول في الجواز الاستشهاد بها [6]. أما معنى القراءة الشاذة فقد لخصه ابن الجزري (ت833هـ) بقوله : ((كل قراءة وافقت العربية ، ولو بوجه ، ووافقت احد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالا ، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران ووجب على الناس قبولها ن سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء عن السبعة أم عمن هو اكبر منهم .... وقولنا في الضابط : ولو بوجه ، نريد به وجها من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحا ، مجمعا عليه أم مختلفا))[7] ، واستنادا إلى هذا لم تنحصر القراءات الشاذّة عند القرّاء السبعة ومن تلاهم من غير المعروفين بالسبعة ، بل وردت عند القراء السبعة وغيرهم على السواء .

عني ابن عقيل بالقراءات القرآنية واتخذ منها شاهدا للكثير من القواعد ؛ لكنه لم يكن معنيا بعزو القراءات . فكثيرا ما يستعمل تعبيرات تدل على عنايته بالقراءة أكثر من عنايته بالقارئ الذي قرأها من ذلك قوله : ((وقد قرئ ، وقد قرئ شاذّا ، وقد قرئ شذوذا ، وقد قرئ في السبعة ، في قراءة ...، في قراءة بعض السلف))[8] ، وكذلك عزا ابن عقيل بعض القراءات إلى أصحابها فعزا قراءة سعيد بن جبير[9] ، وأبي جعفر[10]، وأبي بكر الكوفي احد رواة قراءة عاصم بن أبي النجود [11]، وابن ذكوان احد رواة قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي[12]، وعبد الله بن عامر[13] ، وابن محيصن[14] ، وحمزة بن حبيب الزيات [15]، حفص بن سليمان الكوفي احد رواة قراءة عاصم[16] ، ونافع بن أبي نعيم[17] ، وابن كثير[18] . إن موقف ابن عقيل من مسالة الاستشهاد بالقراءات القرآنية لم يختلف عن موقف صاحب الألفية ابن مالك ، وهو جواز الاستشهاد بها على اختلاف أنواعها ، فقد تابع الناظم كثيرا وخالفه أحيانا ، فأكثر من الاستشهاد بالقراءات القرآنية وهذا لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد ، والذي يتتبع في شرح ابن عقيل يجد انه لم يخطأ قارئا ولم يرد قراءة ، وتأتي القراءات السبعية في المقام الأول إذ أورد كثيرا منها ،ونصّ في بعض الأحيان على أصحابها ، ثم تأتي القراءات التي وسمها بالشذوذ – ليس على سبيل الطعن في حجيتها – وإنما لخروجها على القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد (ت324هـ) في كتابه (السبعة في القراءات) ، وهي ما توا فر فيها صحة السند وموافقة العربية وخالفت رسم المصحف ، فقد استشهدوا بها في النحو ؛ لان منع حجيتها واجب في التلاوة لا في اللغة . وكذلك الذي يتتبع موقف ابن عقيل من القراءات القرآنية في شرحه يجد أن معظم القراءات التي استشهد بها جاءت من اجل ترجيح مذهب الكوفيين فكان عددها عشر قراءات [19]، وبعضها استشهد بها من اجل تأكيد القاعدة النحوية أو الصرفية [20]، واستشهد بقراءة لدعم رأي يونس بن حبيب [21]، وبقراءة أكد رأي الاخفش الأوسط [22]، وقراءة دعم رأي المبرّد [23]، واستشهد بقراءتين داعما ما استطرد فيها على قول ابن مالك [24]، فضلا عن أن ابن عقيل يقدم الشاهد الشعري إذا كانت القراءة شاذّة ، ويقد القراءة على الشاهد الشعري إذا كانت سبعية . ومن الجدير بالذكر أن شرح ابن عقيل اشترك مع الشروح الأخرى في قسم وافر من الشواهد فأفاد ابن عقيل من السابقين في اعتماد الشواهد ، وأضاف شواهد جديدة ، فادى ذلك إلى وفرة شواهده وتنوعها .

والأخر: منهج ابن عقيل من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .

سأتناول في هذا القسم منهج ابن عقيل في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في شرحه لألفية ابن مالك وبعد استقصاء الشواهد تبين لي منهجه على وفق ما يأتي :

- الاستشهاد بالقراءات القرآنية لتأكيد آراء النحويين أو المذاهب النحوية :

استشهد ابن عقيل بالقراءات القرآنية لدعم الآراء النحوية وسأذكر أمثلة توضح ذلك ، ومنها ما أورده في الاسم الموصول (الذي)[25] أنه عند التثنية تحذف الياء وتثبت مكانها الألف في حالة الرفع نحو : جاء اللّذان ، والياء في حالتي النصب والجر، فتقول: رأيت اللّذين ، ومررت باللّذين ، وذكر انه يمكنك تشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة فتقول : اللذانّ ، معززا هذا بالقراءة القرآنية لقوله تعالى : ((واللذانّ يأتيانها منكم فأذوهما)) [26] وأشار إلى أن مذهب الكوفيين يجوز التشديد عندهم مع الياء ، فتقول : اللذينّ [27]،وداعما مذهبهم من خلال الاحتجاج بقراءة قوله تعالى : ((ربنا أرنا اللذينّ))[28] .

ويتضح من خلال الاستشهاد بهاتين القراءتين ما يأتي :

أ- إن ابن عقيل لم يذكر اسم القارئ ، وإنما اكتفى بعبارة (وقد قرئ) .

ب- لم يشر إلى أنهما قراءتان سبعيتان ولا شاذتان ، مع العلم أن القراءة الأولى قرأها ابن كثير (ت120هـ)[29] وهو من القراء السبعة .

ت- نلاحظ أن ابن عقيل من خلال الاستشهاد بالقراءة الثانية يرجح مذهب الكوفيين .

وعلى وفق هذا انه يعرض للقراءة القرآنية كأنها شاهد نحوي .

وكذلك مما أورده ابن عقيل في صلة الموصول التي لم تطل فالحذف قليل فيها [30]، وأجازه الكوفيون قياسا ، نحو: جاء الذي قائم ، فالتقدير : جاء الذي هو قائم ، ومنه قوله تعالى : ((تماما على الذي أحسن))[31] في قراءة الرفع ، والتقدير : هو أحسن [32].وهنا ابن عقيل لم يذكر اسم قارئ القراءة ولم يصفها بأي شيء ؛ لكنه قدر المحذوف في هذه القراءة غير انه لم يشر إلى أن كلمة (أحسن) مكتوبة في المصحف القرآني (أحسن) بالفتح أي إذا قرئت على وجه المصحف فلا شاهد في هذه الآية . ونستشف من ذلك أن ابن عقيل استشهد بهذه القراءة من اجل ترجيح المذهب الكوفي .

ومما ذكره ابن عقيل في باب (إن) النافية أن مذهب أكثر البصريين والفراء لا تعمل(إن) ، أما مذهب الكوفيين فإنها تعمل عمل (ليس) وتبعهم من البصريين بهذا المذهب أبي العباس المبرد (ت285هـ)، وأبي بكر بن السراج (ت315هـ) ، وأبي علي الفارسي (ت 377هـ) ، وابن جني (ت 392هـ) ، وابن مالك (ت 672هـ) [33].

وأما ابن عقيل عزز رأي الكوفيين بما ورد من السماع من شواهد شعرية ، ثم ذكر بما ورد في كتاب المحتسب لابن حني قراءة منسوبة لسعيد بن جبير ، لقوله تعالى : ((إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم))[34] بنصب العباد .

ونلاحظ من ذلك ما يأتي :

أ- إن ابن عقيل رجح رأي الكوفيين من خلال اعتماده على السماع والاستشهاد بالقراءة القرآنية .

ب- قدم الشواهد الشعرية على هذه القراءة القرآنية .

ت- ذكر اسم الكتاب التي وردت فيها القراءة مع اسم قارئها .

ث- لم يصف هذه القراءة بالشذوذ مع العلم أن كتاب المحتسب لابن حني في شواذ القراءات .

ومن هذا يتضح لنا أن ابن عقيل استشهد بالقراءة من اجل ترجيح المذهب الكوفي ؛ لذلك لم يعتن بصفات هذه القراءة من حيث كونها سبعية أو متواترة أو شاذة .

ومما ذكره ابن عقيل أن المبرد جوز إدخال لام الابتداء في خبر (أن) مفتوحة الهمزة[35] معززا رأي المبرد بالقراءة القرآنية , فقال : وقد قرئ شاذا : ((إلا أنهم ليأكلون الطعام))[36] ويمكن أن تخرج هذه اللام كونها زائدة .

يتبين من ذلك أن ابن عقيل وصف هذه القراءة بالشذوذ ولم يذكر اسم قارئها ، فضلا عن انه خرج ورود هذه اللام بالزائدة .

وأيضا مما ذكره ابن عقيل في جواز مذهب الكوفيين إقامة غير نائب الفاعل (مفعول به) وهو موجود سواء تقدم أم تأخر [37]، فتقول : ضرب زيدا ضرب شديد , و ضرب ضرب شديد زيدا .

وأشار إلى أن الكوفيين استدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر : ((ليجزى قوما بما كانوا يكسبون))[38] .

ويلاحظ انه استشهد بهذه القراءة من اجل تقوية المذهب الكوفي وذكر اسم قارئها ؛ لأنه من القراء السبعة , وهذا يقوي قبول القراءة .

وكذلك من الاحتجاج بالقراءات نصّ ابن عقيل أن مذهب الجمهور يذكرون أن الضمير المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له [39]، نحو: مررت بك وبزيد ، ولا يجوز : مررت بك وزيد ، بجر(زيد) . غير أن الكوفيين أجازوا العطف من غير إعادة ضمير الخفض،واختاره ابن مالك وأشار إليه بقوله [40]:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما ؛ إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا

أما ابن عقيل فقد وافق ابن مالك، فقال : ((ولا أقول به ، لورود السماع نثرا ، ونظما . بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، فمن النثر قراءة حمزة : ((واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام))[41] بجر (الأرحام) عطفا على الهاء المجرور بالباء))[42] .

ومن النظم ما انشده سيبويه [43]:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وهذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعزها احد لقائل معين .

ويتضح من ذلك أن ابن عقيل رجح رأي الكوفيين من خلال ما أورده من سماع يعزز جواز العطف من غير إعادة الخافض ، فقد استشهد بقراءة حمزة ، احد القراء السبعة . وهذا يدل على قبول القراءة . ويلاحظ أن ابن عقيل ذكر مصطلح (الخفض) ، هو مصطلح كوفي .

وكذلك مما يقوي مذهب الكوفيين وابن مالك وابن عقيل ورود العطف من غير إعادة الخافض في القران الكريم ، في قوله تعالى :((وكفر به والمسجد الحرام))[44] ، بجر (المسجد) . غير أن بعض الباحثين ذكروا الأكثر والأفصح إعادة الخافض إذا أريد العطف[45] . ومما استشهد بها في مسألة جواز نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الترجي المقرون بالفاء ، فذكر ابن مالك [46]:

والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرجا نُصِبَ كنصب ما إلى التّمنّي ينتسب

فنصّ ابن عقيل أن الكوفيين أجازوا أن يعامل الرجاء معاملة التمني ، فينصب جوابه المقرون بالفاء [47]، وتابعهم ابن مالك ، مستدلا على هذا بقراءة حفص عن عاصم في قراءة نصب (اطلع) في قوله تعالى:((لعلّي ابلغ الأسباب أسباب السّموات فاطلعَ))[48] ويلاحظ أن ابن عقيل احتج بهذه القراءة لتأكيد مذهب الكوفيين وهنا أشار إلى راوي القراءة و قارئها ، وهذه القراءة سبعية . ومن خلال هذا الاستشهاد يدل على ترجيح ابن عقيل مذهب الكوفيين

ـ الاستشهاد بالقراءات القرآنية لتأكيد القواعد والأصول أو ترجيح الأوجه النحوية أو الصرفية :

استشهد ابن عقيل بالقراءات القرآنية لدعم القواعد النحوية سواء أكانت هذه القواعد مطردة أم نادرة ،ومن ذلك: في حذف نون (كان) إذا سبقت بجازم ، فقال ابن مالك[49]:

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون ، وهو حذف ما التزم

بيّن ابن عقيل أن الفعل المضارع من (كان) إذا جزم قيل : لم يكن ، و الأصل(يكون) ، فحذف الجازم الضمة التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، النون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ (لم يكن) والقياس يقتضي ألا يحذف من شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وهو حذف جائز لا لازم [50]، وأشار إلى مذهب سيبويه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن ، فلا تقول : لم يك الرجل قائما[51] ، وأجاز هذا يونس بن حبيب (ت 180هـ) ، ودعم ابن عقيل ما أجازه يونس من خلال استشهاده لقراءة قرآنية شاذة لقوله تعالى :((لم يك الذين كفروا)) [52].

ويتضح من ذلك أن ابن عقيل استشهد بالقراءة الشاذة من اجل ترجيح ما أجازه يونس ، ولم ينسب هذه القراءة إلى قارئها فاكتفى بعبارة (وقد قرئ شاذا) ، ومن هذا يتبين أن ابن عقيل يقدس القراءة القرآنية وان كانت شاذة لا تنسجم مع قواعد العربية ، مما يقوي هذا الحذف فقد ورد في الشعر ، قال الشاعر[53]:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه رسم دار قد تعفّى بالسرر

وفي الموضع نفسه ذكر ابن عقيل أن ظاهر كلام ابن مالك لا يفرق في الحذف بين (كان) الناقصة والتامة [54]، وقد قوّى هذه القاعدة بقراءة قرآنية لقوله تعالى : ((و إن تك حسنةٌ يضاعفها))[55] برفع (حسنة) وحذف النون من (إن يكن) ، وهذه اكتفت بمرفوع فقط أي التامة .

ويلاحظ في هذا الاستشهاد أن ابن عقيل اكتفى بعبارة (وقد قرئ) أي : لم ينسبها إلى قارئها ولم يصفها بالشذوذ أو أنها قراءة سبعية ، ولم يشر إلى أن (حسنة) في رسم المصحف مكتوبة بالنصب . أي : إن (كان) في هذا الموضع ناقصة .

ومما ذكره في دعم القاعدة النحوية ، في (أنْ) المخففة من الثقيلة إذا وقع خبرها جملة فعلية ، إما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف ، فان كان غير متصرف فلم يؤت بفاصل [56]، نحو قوله تعالى : ((و أن ليس للإنسان إلا ما سعى)) [57]، وان كان متصرفا ، فلا يخلو : إما يكون دعاء أو لا ، فان كان دعاء فلم يفصل [58]، نحو قراءة قوله تعالى : ((والخامسة أن غضب الله عليها))[59] ، في قراءة من قرأ (غضِب) بكسر الضاد أي صيغة الماضي ، ورفع (الله) [60] .

ويتضح هنا أن ابن عقيل استشهد بالقراءة القرآنية ليدعم القاعدة النحوية في (أن) المخففة من الثقيلة إذا وقع خبرها جملة فعلية دعائية لم تحتج إلى فاصل ، غير انه لم يذكر اسم قارئها ولم يصفها بالشذوذ، ولم يشر إلى أن في الرسم القرآني مكتوبة بالتشديد (أنّ) وفتح الضاد في (غضب) ، وهناك قراءة أخرى لم يشر إليها ابن عقيل هي (أن) مخففة من الثقيلة و (غضبُ الله) برفع (غضب) أي : إنها مخففة من الثقيلة اسمها ضمير شأن وخبرها وقع جملة اسمية .

ثم ذكر أن الجملة الفعلية إذا لم تكن دعاء أو فعلها غير متصرف فالأحسن أن يفصل بين (أن) المخففة والفعل بـ (قد ، وحرفي التنفيس ، والنفي ، ولو) ، وأشار إلى أنها تأتي أحيانا دون فاصل مستدلا بهذا بشاهد شعري [61]:

علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

ثم عزز هذا الشاهد بقراءة قرآنية لقوله تعالى : ((لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة))[62] برفع (يتم) وأشار إلى تخريج آخر لهذه القراءة في (أن) ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي ناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) شذوذا[63] .نلاحظ أن ابن عقيل استشهد بالقراءة القرآنية ليدعم الشاهد الشعري وهنا كعادته لم يذكر اسم القارئ ولم يصفها ولم يشر إلى ما مكتوب في الرسم القرآني .إن المرادي (ت 749 هـ) أشار إلى أن التخريج الثاني للقراءة الذي ذكره ابن عقيل يعزى إلى البصريين ، أي إنها (أن) مصدرية أهملت حملا على (ما) أختها [64]. وهذا الرأي لا يمكن انسجامه في البيت الشعري السابق ؛ لان الشاعر ذكر في الشطر الثاني (قبل أن يسالوا) فنصب الفعل بحذف النون ، فدل على أن لغة الشاعر النصب . أما السبب في مجيء (أن) في الشطر الأول مخففة من الثقيلة ، فلأنها جاءت بعد فعل علم .

إما التخريج الأول الذي ذكره ابن عقيل في (أن) مخففة من الثقيلة فانه يعزى إلى الكوفيين .

وعلى هذا أن ابن عقيل استشهد بهذه القراءة لدعم رأي الكوفيين مع العلم انه لم يشر إلى ذلك .

ومما ذكره ابن عقيل في باب الاستشهاد بالقراءات القرآنية أن ابن مالك أوضح أن الجملة الواقعة حالا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بواو الحالية بل لا ترتبط إلا بالضمير [65]، نحو : جاء زيد يضحك ، ولا يجوز دخول الواو فلا تقول : جاء زيد ويضحك . فان جاء في لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبرا عنه [66]، وذلك نحو قولهم : قمت وأصك عينه، فالتقدير: أنا أصكّ .

أما إذا كانت الجملة مصدرة بالفعل المضارع المنفي بـ (لا) ، فيجوز أن تقترن بواو الحالية [67]، نحو : جاء زيد ولا يضرب عمرا ، بالواو . وقد أشار ابن عقيل إلى أن ابن مالك ذكر في غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقتران الفعل المضارع المنفي بالواو ؛ لأنه كالمثبت وان ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على إضمار المبتدأ[68] واستشهد ابن عقيل بقراءة ابن ذكوان لقوله تعالى : ((فاستقيما ولا تتبعان))[69] بتخفيف النون ، فالتقدير : وأنتما لا تتبعان ؛ فـ((لا تتبعان)) خبر لمبتدأ محذوف .

فيتبين هنا ما يأتي :

1- إن ابن عقيل ذكر اسم قارئ هذه القراءة وهو ابن ذكوان (ت242هـ) احد رواة قراءة ابن عامر قارئ أهل الشام – هو من القراء السبع – .
2- لم يذكر القراءة الثانية لهذه الآية وهي قراءة الباقين بتشديد النون والتاء .
3- لم يصف هذه القراءة بالشذوذ .
4- استشهد بها ليدعم القاعدة النحوية التي ذكرها ابن مالك في غير ألفيته انه لا يجوز اقتران واو الحالية بالفعل المضارع المنفي وإذا ورد ذلك فيؤول على إضمار مبتدأ .

وأرجح هنا أن السبب في عدم اعتناء ابن عقيل في عدم وصف القراءة او عدم ذكره ما موجود في رسم المصحف لهذه القراءة او عدم ذكره القراءات الأخرى لهذه الآية ؛ هو أن الهدف من تأليف الكتاب تعليمي .

ومما استشهد به ابن عقيل في باب الإضافة أن المضاف قد يحذف ويبقى المضاف إليه مجرورا بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف [70]، مستشهدا بقول الشاعر[71] :

أ كلّ امرئ تحسبين امرأ ونار توقّد باللّيل نارا

فالتقدير :(وكلّ نار) فحذف (كل) وبقي المضاف إليه مجرورا ، والشرط موجود في أن العطف على مماثل المحذوف وهو (كلّ) في قوله : (أ كلّ امرئ) .

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا ؛ لكن المحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابل له [72]، مستدلا على هذا بقراءة قوله تعالى :((تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة)) [73] في قراءة من جرّ (الآخرة) فالتقدير : والله يريد باقي الآخرة .

استشهد ابن عقيل في هذه القراءة لكي يدعم مسألة حذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا بشرط أن يكون المحذوف مقابلا له وعلى هذا لا يستند إلى الشرط الذي ذكره ابن مالك أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف .

وهنا ابن عقيل كعادته لم يذكر اسم قارئ القراءة ولم يصفها بأي شئ ، فقط اكتفى بعبارة (في قراءة من جرّ الآخرة) . غير أن ابن هشام الأنصاري في شرحه لألفية ابن مالك ذكر اسم قارئ هذه القراءة وهو ابن جمّاز (ت 170هـ) ، وكان قارئا ضابطا من رواة أبي جعفر القارئ المدني[74] ، وذكر ابن عقيل أن

هذه القراءة منهم من يقدرها (والله يريد عرض الآخرة) فيكون المحذوف مماثلا للملفوظ به ، ورجح التقدير الأول أي أن يكون المحذوف مقابلا له

ومما يقوي ترجيح ابن عقيل فقد ورد في السماع ، ومن ذلك قول الشاعر[75] :

إذا قلّ مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد

بكسر (الأباعد) ، فالتقدير هنا (فكيف حال الأباعد) .

وقال الشاعر [76]:

فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء أو قدير معجّل

القدير : المطبوخ في القدر ، وهو عطف على صفيف ، وخرّج على أن الأصل (طابخ قدير) فحذف المضاف وابقي جرّ المضاف إليه .

وفي الموضوع نفسه أن المضاف إليه يحذف ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا ؛ فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول [77]، كقول الشاعر[78] :

سقى الارضين الغيث سهل وحزنها فنيطت عرى الآمال بالزّرع والضّرع

فالتقدير (سهلها وحزنها) فحذف ما أضيف إليه (سهل) ؛ لدلالة ما أضيف إليه (حزن) .

ذكر ابن عقيل أن المضاف إليه يحذف ويبقى المضاف على حاله بحذف تنوينه من غير أن يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول [79]، وعزز ذلك بقول الشاعر [80]:

ومن قبل نادى كلّ مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

والتقدير (ومن قبل ذلك) فحذف ما أضيف إليه (قبل) وأبقاه على حاله لو كان مضافا ، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف .

ثم استشهد على ذلك أيضا بقراءة قرآنية وصفها بالشذوذ في قوله تعالى : ((فلا خوفُ عليهم))[81] ، فالتقدير : فلا خوفُ شئ عليهم .

ونلاحظ هنا أن ابن عقيل استشهد بهذه القراءة ليدعم ما ذكره مع كون هذه القراءة شاذة ، وهو لم يشر إلى اسم قارئها فقط اكتفى بعبارة (قراءة من قرأ شذوذا) ، وبهذا فان ابن عقيل استشهد بالقراءة الشاذة .

إن هذه القراءة هي قراءة ابن محيصن بضم الفاء من (خوف) من غير تنوين تخرج أن (لا) مهملة أو عاملة عمل (ليس) وقرأ يعقوب بفتح الفاء (خوف) على أن (لا) عاملة عمل (إن) والفتحة فتحة بناء ، فلا شاهد على هذه القراءة [82].

وفي ضوء ذلك فان هاتين القراءتين السابقتين استشهد ابن عقيل بهما ليستطرد على ما ذكره ابن مالك. ومما استشهد بها في إثبات قاعدة نحوية فذكر ابن عقيل في باب عطف النسق أن همزة التسوية والاستفهام تحذف عند امن اللبس ؛ وتكون (أم) متصلة مثلما كانت والهمزة موجودة [83]، فاحتج بقراءة ابن محيصن في حذف همزة التسوية في قوله تعالى : ((سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)) [84]، واحتج بشاهد شعري في حذف همزة الاستفهام . إن ابن عقيل في هذا الاستشهاد نسب القراءة إلى قارئها ، واستشهد بها ليدعم القاعدة النحوية .

بعض المواضع استشهد بالقراءات القرآنية كأنها أمثلة نحوية ، ومن ذلك في باب الإضافة أشار ابن مالك إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف كالمفعول والفاعل والظرف [85].

فوضح ابن عقيل أن مثال ما فصل بينهما بمفعول المضاف ، في قراءة ابن عامر قوله تعالى : ((وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم))[86] برفع (قتل) وهو مصدر ومضاف، وبنصب (أولادهم) ، وجرّ (شركائهم) على انه مضاف إليه.

هنا أشار إلى اسم قارئ هذه القراءة ، وهو احد القراء السبعة قارئ أهل الشام يعتد بقراءته ، وعلى هذا فانه استشهد بقراءة سبعية .

وكذلك مثّل بقراءة بعض السلف لقوله تعالى : ((فلا تحسبنّ الله مُخلِفَ وعدَه رسلِه))[87] بنصب (مخلف) وهو وصف أي اسم فاعل في محل نصب مفعول ثان للفعل (تحسب)وهو مضاف ، ونصب (وعده) ؛ لأنه معمول لـ (مخلف) ، وجرّ (رسله) ؛ لأنه مضاف إليه ، وهذه القراءة تعد مثالا استشهد بها ابن عقيل لما فصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف .

وهنا ابن عقيل لم يسم اسم قارئها بل اكتفى بعبارة (قراءة بعض السلف) ، ولم يصفها بالشذوذ ، ولم يوازن بين القراءة وما كتب بالمصحف ، والسبب في ذلك أن هدفه هدف تعليمي من شرح ألفية ابن مالك ، ليسهل على متعلمي العربية فهم قواعدها بسهولة ويسر . ومن خلال هذا الاستشهاد يتبين أن ابن مالك وابن عقيل اتبعا مذهب الكوفيين في ذلك ، خلافا للبصريين الذين رفضوا الفصل وخصّوه بضرورة الشعر . ومما احتج بها في تأكيد القواعد الصرفية في باب أبنية المصادر ذكر ابن عقيل أن الفعل إذا كان على وزن (فعّل) وصحيح الآخر فان مصدره على وزن (تفعيل) ، نحو قدّس تقديسا ، أو على وزن (فعّال) ، نحو : كذّب كِذّابا ، أو على وزن (فِعَال)[88] ،نحو :من قرئ قوله تعالى : ((وكذّبوا بآياتنا كِذَابا))[89] بتخفيف الذال، وهنا أن ابن عقيل لم يذكر اسم قارئ القراءة ولم يصفها بالسبعية أو بالشذوذ فقط اكتفى بعبارة (وقد قرئ) واحتج بها لبيّن وزنا من أوزان مصدر الفعل (فعّل) ، أحيانا استشهد ابن عقيل بالقراءة القرآنية ليدعم بها الأوجه الإعرابية ، ومن ذلك في باب الإضافة ، قال ابن مالك [90]:

وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلوّ فعل بنيا
وقبل فعل معرب أو مبتدأ اعرب ومن بنى فلن يفنّدا

أوضح ابن عقيل أن ابن مالك يقصد في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء ، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض ، أم جملة فعلية صدرت بمضارع ، أم جملة اسمية ، وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي وابن مالك ، أما مذهب البصريين فانه لا يجوز إلا الإعراب في ما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بمضارع ، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بماض [91].

ورجح ابن عقيل جواز الإعراب والبناء بقطع النظر عن نوع الجملة ،معتمدا على السماع [92] ، فمثال ذلك قول النابغة الذبياني [93]:

فقلت : أ لمّا اصح والشيب وازع على حينِ عاتبت المشيب على الصبا

فقد روي البناء والإعراب بفتح نون (حين) على البناء ، وكسرها على الإعراب .

وأيضا استشهد بقراءة قرآنية فذكر انه قد قرئ في السبعة قوله تعالى : ((هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم))[94] ، برفع (يوم) على الإعراب ، وبالفتح على البناء .

استشهد في هذا الموضع بقراءة سبعية غير أنه لم يذكر قارئ القراءة التي بالبناء على الفتح فقط اكتفى بعبارة (وقد قرئ في السبعة) وأظن أن السبب في ذكر لفظة السبعة ولم يشر إلى قارئها ليدل على

قبول القراءة وقوتها من اجل ترجيح مذهب الكوفيين وابن مالك ، ولابد من الذكر أن القراءة المشهورة لهذه الآية هي الرفع .

إلا أن ابن هشام الأنصاري في شرحه لألفية ابن مالك ذكر اسم قارئ القراءة التي على البناء وهو نافع بن أبي نعيم المدني قارئ ثقة [95].

وعلى وفق هذا الاستشهاد فان ابن عقيل يرجح جواز الإعراب والبناء .

وأيضا من الاستشهاد بالقراءات القرانية لدعم الأوجه الإعرابية في باب النداء فذكر ابن مالك[96] :

وان يكن مصحوب ((أل)) ما نسقا ففيه وجهان ، ورفع ينتقى

فبين ابن عقيل أن تابع المنادى إن كان فيه (أل) جاز فيه وجهان : الرفع والنصب ، والمختار عند الخليل وسيبويه بالرفع ، وهو اختيار ابن مالك ؛ لهذا قال : (ورفع ينتقى) أي : يختار [97]، فتقول : يا زيد والغلام ، بالرفع والنصب ، واستشهد بقوله تعالى : ((يا حبال أوبّي معه والطير))[98] برفع (الطير) والنصب .

نلاحظ أن ابن عقيل لم يذكر في الاستشهاد لفظة القراءة غير انه ذكر أن لفظة (الطير) يجوز فيها الرفع والنصب ، والسبب في اختصار ذلك أن الهدف من هذا الشرح تعليمي .ومما احتج بها في ذكر الأوجه الإعرابية في باب جزم الفعل المضارع ، فقد قال ابن مالك [99]:

والفعل من بعدِ الجزا إن يقترنْ بالفاء او الواو بتثليثٍ قمن

نصّ ابن عقيل أن الفعل المضارع الواقع بعد جزاء الشرط المقرون بالفاء او الواو يجوز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب [100]، داعما كلام ابن مالك بقراءة قوله تعالى : ((و إن تبدو ما في أنفسكم او تخفوه يحاسبْكم به الله ، فيغفر لمن يشاء))[101] فقد قرئ بالأوجه الثلاثة أي : بجزم (يغفر) ، ورفعه ، ونصبه ، ثم استشهد بشاهد شعري .وهنا ابن عقيل لم يسمِ القرّاء الذين قرؤوا بالأوجه فقط اكتفى بعبارة (وقد قرئ بالثلاثة) ، ونلاحظ انه قدّم القراءة القرانية على الشاهد الشعري ، وهذا يرجح أن أوجه القراءات ليست شاذّة ؛ ومما يقوي هذا أن ابن هشام الأنصاري نسب القراءات إلى قرّائها ، فقراءة الرفع لابن عامر وعاصم، وقراءة الجزم للباقين ، وقراءة النصب لابن عباس[102] ، وهنا ابن عقيل لم يفصل أن جزم الفعل على العطف ، ورفعه على الاستئناف ، ونصبه بـ(أن) المضمرة وجوبا ، ؛ لأنه سعى في تأليفه إلى الاختصار .

وأيضا مما استشهد به في بيان الأوجه الصرفية فقد قال ابن مالك في باب الوقف [103]:

وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوين – مَا لم ينصب – أولى من ثُبوتٍ فاعلما

فبيّن ابن عقيل أن المنقوص إذا وقف على منوّن ، فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف ، نحو : رأيت قاضيا ، فان لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه وهذا ما أشار إليه ابن مالك [104]، فنحو : هذا قاضْ ، ومررت بقاضْ ، وعليه فان ابن مالك وافق سيبويه بهذا [105]، وذكر ابن عقيل انه يجوز الوقف عليه بإثبات الياء مستدلا بقراءة ابن كثير لقوله تعالى : ((ولكلّ قومٍ هادي)) [106] ، وهنا يتضح انه استشهد بقراءة سبعية؛ لان ابن كثير من القرّاء السبعة وهو ثقة يعتد بقراءته ، وهذا الجواز ينسب إلى يونس بن حبيب[107]، ومن خلال الاستشهاد بهذه القراءة يتبين أن ابن عقيل يرجح جواز الأمرين

وكذلك استشهد بالقراءات القرآنية لدعم القواعد النحوية النادرة ، ومن ذلك في باب الحال نص ابن عقيل أن الحال تجوز أن تتقدم على عاملها الظرف والجار والمجرور وهذا نادر [108]، واستدل على ذلك بقراءة قوله تعالى : ((والسماوات مطويات بيمينه)) [109] بكسر تاء (مطويات) وأجاز الاخفش الأوسط هذا قياسا[110] .

وهنا لم يذكر قارئ هذه القراءة ولم يصفها بأي شئ لا سبعية ولا شاذة ، فضلا عن انه اقتصر ابن عقيل على ذكر موطن الاستشهاد فقط أي اجتزئ ثلاث كلمات من الآية ولو ذكرها كاملة لبيّن الأوجه الإعرابية للقراءات هذه الآية غير أن ابن هشام الانصاي ذكر اسم قارئ القراءة وهو الحسن البصري[111] .

ولا بد من الإشارة إلى أن القراءة المشهورة لهذه الآية برفع (السماوات) على الابتداء ، ورفع (مطويات) خبر المبتدأ ، و(بيمينه) متعلق بـ (مطويات) ، أما القراءة التي استشهد بها ابن عقيل لاحقا فبرفع (السماوات) على انه مبتدأ ، ونصب (مطويات) بالكسرة نيابة عن الفتحة على انه حال من الضمير المستكن في (بيمينه) ، والجار والمجرور (بيمينه) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

وأما ابن هشام الأنصاري فقد استشهد بها وخرّجها على أن (السماوات) عطف على الضمير المستتر في (قبضته) لأنها بمعنى مقبوضته لا مبتدأ ، و(بيمينه) معمول الحال لا عاملها[112] . ومما احتج بها لدعم القواعد الصرفية النادرة نصّ ابن عقيل أن الفعل المضارع او الأمر ، المضاعف الذي على وزن (يفعِلُ) مكسور العين ، إذا اتصل بنون الإناث ، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وكذلك الأمر من الفعل [113]، نحو قولك : يقرِرْنَ : يقِرْنَ ،واقرِرْنَ : قِرنَ ، ومثّل بقراءة نافع وعاصم لقوله تعالى : ((وقَرنَ في بيوتكُنّ))[114] بفتح القاف ، و أصله : اقرَرنَ ، وهذا لم يطرد ؛ لان هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين ، وهنا ابن عقيل ذكر قرّاء هذه القراءة وهما من القرّاء السبعة .

ـ الاستشهاد بالقراءات القرآنية لتأكيد اللهجات العربية :

استشهد ابن عقيل بالقراءات القرانية في شرحه لألفية ابن مالك لتقوية لغة من لغات العرب ، وقد نحا في هذا الاستشهاد مناحي متعددة ، فمنها انه يذكر القراءة لدعم لغة من لغات العرب من دون نسبة إلى اللغة التي نطقت بها ، وهذا في موضوع نائب الفاعل ذكر ابن مالك [115]:

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل عينا ، وضم جا كـ(بوع) فاحتمل

فأوضح ابن عقيل أن الفعل المبني للمفعول إن كان ثلاثيا سمع في فائه ثلاثة أوجه [116]:

1- إخلاص الكسر ، نحو : قيل ، وبيع .
2- إخلاص الضم ، نحو : قول ، بوع ، وهي لغة بني دبير ، وفقعس وهما من فصحاء العرب .
3- الإشمام : وهو الإتيان بالفاء بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، مستدلا عليه بما قرئ في السبعة قوله تعالى : ((وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء))[117] بالإشمام في (قيل) و (غيض) .

نلاحظ أنه وصف هذه القراءة سبعية ؛ لان قارئ القراءة من القراء السبعة غير انه لم يسمه ، والسبب في ذلك من اجل قبول القراءة لتأكيد لغة من لغات العرب ، وكذلك لم يذكر لغة هذه القراءة ، وأرجح أن ابن عقيل يميل إلى الإشمام في ذلك .

وقد وصف ابن هشام الأنصاري الكسر باللغة الفصحى ، والإشمام باللغة الفصيحة ، والضم باللغة القليلة[118] . ومما احتج بها من تأكيد وجه من وجوه لغات العرب ، فذكر ابن عقيل أن (أي) الموصولة لها أربعة أحوال : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، وان لاتضاف ولا يذكر صدر صلتها ، وان لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، وفي هذه الأحوال الثلاثة أعلاه تكون (أي) معربة بالحركات الثلاث ، وتبنى على الضم في حالة واحدة هي أن تضاف ويحذف صدر الصلة [119]، ونصّ ابن عقيل أن بعض العرب أعرب (أيا) مطلقا ، أي : وان أضيفت وحذف صدر صلتها [120]، مستدلا على هذا بقراءة قوله تعالى : ((ثم لتنزعنّ من كلّ شيعة أيَّهم اشدُّ))[121] بالنصب ، ثم استدل عليها أيضا بشاهد شعري يروى بالوجهين .ويتضح هنا أن ابن عقيل لم

يبين مَن هم بعض العرب ، أي : لم ينسب هذه اللغة إلى أصاحبها، وكذلك لم يسم قارئ القراءة ولم يصفها بأي شئ .

ومما استشهد ابن عقيل بالقراءة القرآنية لتأكيد لغة من لغات العرب ، انه في الموضع الذي سأورده ذكر اسم اللغة ، وهذا في باب الإضافة في لفظة (لدن) فإنها مبنية لابتداء غاية زمان أو مكان ، والسبب في بنائها ؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية ، وعدم جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بـ(من) ، وهو الكثير فيها ؛ لذا لم ترد في القران الكريم إلا مجرورة بـ(من) [122]، كقوله تعالى : ((لينذر بأسا شديدا من لدنْه))[123] بسكون نون (لدن) ، وذكر ابن عقيل أن قيسا نعربها ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم لقوله تعالى : ((لينذر باسا شديدا من لدنه))[124] لكنه اسكن البدال ، واشمها الضم .

هنا انه ذكر راوي القراءة وقارئها ، فالراوي أبو بكر شعبة بن عياش الكوفي ، والقارئ عاصم بن أبي النجود الاسدي ، وكذلك يلاحظ انه لم يرجح هذه اللغة فقط ذكر اللغة التي تعرب (لدن) وهي قيس وأكد لغتها بالقراءة .

خاتمة البحث :

درس البحث موقف ابن عقيل من استشهاده بالقراءات القرانية ، ومن خلال هذه الدراسة تبين ما يأتي :

1. ظهر حرص ابن عقيل في خلال البحث على الاستشهاد بالقراءات القرانية ، والإفادة منها ، إذ لم يستثنِ واحدة من القراءات سواء أكانت متواتر أم شاذّة ، ولم يفاضل بينها ، فكل القراءات القرانية عنده حجة في النحو .
2. بيّن البحث عناية ابن عقيل بالقراءات القرانية ، فكثيرا ما يستعمل تعبيرات تدل على عنايته بالقراءة أكثر من عنايته بالقارئ ، ومرة يعزو بعض القراءات إلى أصحابها .
3. وضح البحث أن معظم القراءات التي استشهد بها جاءت من اجل ترجيح المذهب الكوفي .
4. بيّن البحث أن ابن عقيل استشهد بالقراءات القرانية السبع ، وقدمها على الشاهد الشعري .
5. تبين من خلال البحث أن ابن عقيل استشهد بالقراءات القرانية الشاذة ، وقدم عليها الشاهد الشعري .
6. أوضح البحث أن استشهاد ابن عقيل بالقراءات القرانية جاء من قبيل تأكيد القواعد والأصول أو ترجيح الأوجه النحوية أو الصرفية ، أو تأكيد آراء النحويين أو المذاهب النحوية ، أو تأكيد اللهجات العربية .
7. بيّن البحث أن ابن عقيل لم يخطأ قارئا بل تنوع في الاستشهاد بالقراءات القرانية .
8. وضح البحث بعض تخريجات ابن عقيل لبعض القراءات القرآنية وهذا يدل على عنايته بها .

الهوامش

1. ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي : 24 .
2. ينظر : كتاب سيبويه : 148/1.
3. ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو :341.
4. ينظر : المرجع نفسه والصفحة نفسها .
5. ينظر : القران وأثره في الدراسات النحوية :97 ، واثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية : 57

6. ينظر : المحتسب : 32/1 .
7. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري : 9/1-10 .
8. ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالـــك : 165/1،319،367،386،389، 117/2،273، 3/ 60 ، 78 ،80 ، 83، 59/4 .
9. ينظر : المصدر نفسه : 319/1 .
10. ينظر : المصدر نفسه : 121/2 .
11. ينظر : المصدر نفسه : 67/3 .
12. ينظر : المصدر نفسه : 283/2 .
13. ينظر : المصدر نفسه : 82/3 .
14. ينظر : المصدر نفسه : 230/3 .
15. ينظر : المصدر نفسه : 240/3
16. ينظر : المصدر نفسه : 40/4 .
17. ينظر : المصدر نفسه : 267/4 .
18. ينظر : المصدر نفسه : 192/4 .
19. ينظر على سبيل التمثيل : المصدر نفســه : 141/1 ، 165 ، 319 ،389 ، 121/2 ،60/3 ،82 ،83 ،240 .
20. ينظر : المصدر نفسه :300/1، 386، 389 ،283/2،117 ، 72/3 ،83 .
21. ينظر: المصدر نفسه : 300/1.
22. ينظر : المصدر نفسه : 2/ 273 .
23. ينظر : المصدر نفسه : 367/1 .
24. ينظر : المصدر نقشه :78/3 ، 80 .
25. ينظر : المصدر نفسه :141/1 .
26. سورة النساء :16 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 83 .
27. ينظر : شرح ابن عقيل :141/1 .
28. سورة فصلت : 29 ،وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 169 .
29. ينظر : العنوان في القراءات السبع : 83 .
30. شرح ابن عقيل : 1/ 165 .
31. سورة الأنعام : 154 .
32. نسبة القراءة إلى يحيى بن يعمر تنظر:شرح الاشموني :168/1 .
33. ينظر : شرح ابن عقيل : 319/1 .
34. ينظر : سورة الأعراف :194 .
35. ينظر : شرح ابن عقيل : 367/1 .
36. سورة الفرقان :20 ، ونسبت القراءة إلى سعيد بن جبير تنظر : مغني اللبيب : 228 .
37. ينظر : شرح ابن عقيل : 121/2.
38. سورة الحاثية : 14 .

39.ينظر : شرح ابن عقيل : 240/3 .

40.ينظر : المصدر نفسه : 239/3 .

41.سورة النساء : 1 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 83 .

42.شرح ابن عقيل : 240/3 .

43.ينظر : شرح ابن عقيل : 240/3 .

44.سورة البقرة : 217 .

45.ينظر ك جامع الدروس العربية : 56/3 .

46.شرح ابن عقيل : 39/4 .

47.ينظر : المصدر نفسه : 40/4 .

48.سورة غافر : 35-36 .

49.شرح ابن عقيل :1/

50.ينظر: المصدر نفسه :1/

51.ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

52. سورة البينة : 1 .

53.ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : 300/1 .

54.ينظر : شرح ابن عقيل :300/1 .

55.سورة النساء 40 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 84 .

56.ينظر : شرح ابن عقيل :386/1 .

57.سورة النجم :39 .

58.ينظر : شرح ابن عقيل :386/1 .

59.سورة النور :9 .

60.ينظر : شرح ابن عقيل :386/1 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع :138 .

61.ينظر : المصدر نفسه : 387/1 .

62.سورة البقرة :233 .

63.ينظر : شرح ابن عقيل :389/1 .

64.ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي :220 .

65.ينظر : شرح ابن عقيل :279/2 .

66.ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

67.ينظر : المصدر نفسه : 282/2 .

68.ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

69.سورة يونس : 89 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 105 .

70.ينظر : شرح ابن عقيل :77/3، وتنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 156 .

71.ينظر : المصدر نفسه : 77/3 ، والمصدر نفسه : 157 .

72.ينظر : شرح ابن عقيل :78/3 .

73.سورة الأنفال : 67 .

74.ينظر : أوضح المسالك : 157 ، ومغني اللبيب : 205 .

75.ينظر : مغني اللبيب :204 .

76.ينظر : المصدر نفسه :433 .

77.ينظر : شرح ابن عقيل :3/78-79 .

78.ينظر : المصدر نفسه : 3/79 .

79.ينظر : المصدر نفسه : 3/80 .

80.ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

81.سورة المائدة : 89 .

82.ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: 3/80 .

83.ينظر : شرح ابن عقيل :3/230 .

84.سورة البقرة : 6.

85.ينظر : شرح ابن عقيل :3/82 .

86.سورة الأنعام : 137 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع :93 .

87.سورة إبراهيم : 47 .

88.ينظر : شرح ابن عقيل :3/128 .

89.سورة النبأ : 28 ، وهي قراءة الكسائي وتنظر : العنوان في القراءات السبع :202 .

90. شرح ابن عقيل :3/58.

91.ينظر : المصدر نفسه : 3/59 .

92.ينظر : المصدر نفسه : 3/59-60 .

93.ينظر : المصدر نفسه : 3/59 .

94.سورة المائدة : 119، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 88 .

95.ينظر : أوضح المسالك : 151 .

96.ينظر : شرح ابن عقيل :3/267 .

97.ينظر : المصدر نفسه : 3/268 .

98.سورة سبأ : 10 .

99.شرح ابن عقيل : 4/58 .

100. ينظر : المصدر نفسه :4/59 .

101. سورة البقرة : 284 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع: 76.

102. ينظر : أوضح المسالك : 248 .

103. ينظر : شرح ابن عقيل :4/191 .

104. ينظر : المصدر نفسه :4/192 .

105. ينظر : كتاب سيبويه : 4/182-183 .

106. سورة الرعد : 7 ، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع: 114 .

107. ينظر : كتاب سيبويه : 4/183 .

108. ينظر : شرح ابن عقيل :4/272 .

109. سورة المزمر : 67 .
110. ينظر : شرح ابن عقيل :273/4 .
111. تنظر القراءة :أوضح المسالك : 127 .
112. ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
113. ينظر : شرح ابن عقيل :267/4.
114. سورة الأحزاب : 33، وتنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع:155 .
115. ينظر : شرح ابن عقيل :114/2 .
116. ينظر : المصدر نفسه : 114/2 وما بعدها .
117. سورة هود :44 .
118. ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى : 215 .
119. ينظر : شرح ابن عقيل : 161/1
120. ينظر : المصدر نفسه : 1 / 162
121. سورة مريم : 69
122. ينظر : شرح ابن عقيل :67/3 ، وينظر : أوضح المسالك : 153 .
123. سورة الكهف : 2 .
124. تنظر القراءة : العنوان في القراءات السبع : 122 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- اثر القراءات القرانية غي الدراسات النحوية ، د . عبد العال سالم مكـرم ، مـط العصـرية ، ط2 الكويت 1978 .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط1 1418هـ- 1998 م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تـح : عبـد العـال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت – لبنان ط1 1402 هـ - 1982 .
- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني (ت1944م) ، ضبطه : د .عبـد المـنعم خليـل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ط5 1424هـ-2004
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، تح : د . فخر الـدين قباوة ، أ . محمد نديم فاضل ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنـان ط1 1413هـ-1992م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل المصري (ت 769 هـ) ، تح : محمـد محيـي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث، لقاهرة ط1 1419هـ-1998 م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، محمد محيي الدين عبد الحميـد ، مطبعـة أنصار الله للطباعة والنشر ، النجف ، العراق ، ط1 1424هـ ـ2003م

- العنوان في القراءات السبع ، لأبي طاهر إسماعيل الأندلسي (ت455هـ)تح : د.خليل إبراهيم العطية ، د. زهير غازي زهد ، نشر وتوزيع مؤسسة المنار العراقية في النجف الاشرف ، ط2 (د.ت).
- القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د . عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف مصر – القاهرة 1965.
- كتاب سيبويه ، لعمرو بن عثمان (ت180هـ)تح:عبد السلام محمد هارون ، الهيأة المصرية ألعامه للتأليف والنشر ، ط1 ، القاهرة 1971م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني (ت392هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف وزملائه ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة – مصر .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ط2 ، البابي الحلبي ، مصر ، 1958 .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه: د.مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ــ لبنان،ط1 1426هـ ــ2005م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بهامش شرح ابن عقيل ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ط1 1419هـ – 1998م .
- منهج المالك إلى ألفية ابن مالك المشهور بشرح الاشموني ،لعلي بن محمد الاشموني(ت بعد900 هـ)،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار إحياء الكتب العربية ،القاهرة .
- النشر في القراءات العشر ، لابن ألجزاري محمد بن محمد (ت 833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته ؛ علي محمد الضباع ، دارا لكتب العربي ، بيروت .